الاتحاد السوفيتي الذي يمتد بين قارتي آسيا وأوربا أو في أو في جزء من دولة كما يبدو ذلك عند دراسة دولة مثل مصر التي يمكن اعتبارها إقليما اقتصادياً قائماً بذاته. كما يمكن تقسيمها إلى بيئات اقتصادية صغيرة متميزة كإقليم البحيرات الشمالية وإقليم منخفض الواحات وإقليم مريوط الذي يعتمد في زراعته على بعض المطر الشتوي, والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء في مصر.

ويتناول الباحث في هذه الدراسة توزيع السكان وعلاقته بتوزيع الأنشطة الاقتصادية وأثر العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية في الإنتاج الاقتصادي للإقليم. ومثل هذه الدراسة توضح التشابك الاقتصادي في الإقليم وتكامله أو نواحي النقص فيه.

ويمكن أن يلجأ الباحث إلى إتباع المنهج الإقليمي في الدراسات الاقتصادية لإبراز القيمة الاقتصادية للأقاليم وإمكانات موارده الطبيعية التي تضمها أراضيه والتي قد تساهم فيا المستقبل القريب أو البعيد في تقدم للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز الصورة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين إقليم وآخر. وتساهم هذه الدراسة الاقتصادية في جمع المعلومات المتنوعة التي تهم المختصين في شئون التخطيط والتنظيم الإقليمي وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم, واقتراح الحلول لهذه المشاكل وفقاً لموارده وإمكانيته ومتطلباته.

وقد يقصد بعض الكتاب أتباع المنهج الإقليمي تأثراً بالشعور القومي, ولذلك يرتبط المنهج الإقليمي في هذه الحالة بالظروف السياسية وإظهار الشعور القومي للدولة المختلفة. وقد تساهم الحكومات في إظهار القومية الوطنية لشعوبها بالمشاركة في إصدار الأطلس الإقليمية الاقتصادية والمساهمة في إجراء البحوث الإقليمية الاقتصادية كما يحدث في بعض المجموعات الدولية مثل دول السوق الأوربية أو دول أوربا الشرقية (الكوميكون).

وتقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية- وهو الشائع بين الباحثين – ليس سهلاً. فقد تكون حدود الأقاليم في بعض مناطقه حدوداً طبيعية (مناخية أو نباتية أو تتصل بمظاهر السطح المختلفة) أو حدوداً بشرية (سياسية أو كثافة سكانية معنية أو ديناً أو نظاماً جمركياً محدداً أو لغة أو سياسة موحدة). فهناك ضوابط بشرية تعلب دورها في تحديد أنواع من الأقاليم الزراعية, كما تتأثر في الوقت نفسه بعض الأقاليم الزراعية بضوابط خارجية معينة, كالإقليم المداري الذي يتأثر بضوابط بشرية مصدرها أقاليم الصناعة في أوروبا والولايات المتحدة.

ونظراً لتعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي للإقليم كالمناخ الذي يتحكم في النشاط الزراعي والرعوي والغابي, والتركيب الجيولوجي الذي يتحكم في النشاط التعديني, والموقع والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في النشاط الصناعي. لذلك لا يمكن الاعتماد على عامل واحد عند تحديد النطاقات أو الأقاليم الاقتصادية ولهذا يقوم الكثيرون عند إتباع المنهج الإقليمي في الدراسة الاقتصادية, ولهذا يقدر الكثيرون عند إتباع المنهج الإقليمي في الدراسة الاقتصادية قصرها على نوع واحد من النشاط الاقتصادي (زراعي أو صناعي أو تعديني).

ويتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث بأن يعطي صورة واضحة عن الأجزاء المختلفة في وحدة من الوحدات والعلاقات فيما بينها وبين الوحدة الاقتصادية الكبرى. ويصدق هذا على الوحدات الكبيرة سواء كانت الدولة أو القارة أو